



الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/46/494
S/23066
24 September 1991
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

مجلس
الأمن



الجمعية
العامة

مجلس الأمن
السنة السادسة والأربعون

الجمعية العامة
الدورة السادسة والأربعون
البند ٢٤ من جدول الأعمال
الحالة في كمبوديا

رسالة مؤرخة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ موجهة إلى
الأمين العام من رئيس المجلس الوطني الأعلى لكمبوديا

أتشرف بأن أرجو من سعادتكم التكرم بتعميم البلاغ الختامي الصادر عن اجتماع
المجلس الوطني الأعلى لكمبوديا المعقود في بطايا في الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ آب/أغسطس
١٩٩١ ، بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٢٤ من جدول
الأعمال ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) نور دوم سيهانوك
رئيس المجلس الوطني الأعلى لكمبوديا

مرفق

البيان الختامي الصادر عن المجلس الوطني
الأعلى لكمبوديا

أولا - عقد المجلس الوطني الأعلى لكمبوديا اجتماعه في بطايا (تاييلند) في الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩١ تحت الرئاسة الرفيعة لصاحب السمو الملكي سامديك نوردوم سيهانوك ، رئيس المجلس الوطني الأعلى . كما حضر الاجتماع بصفة مراقبين ممثلون لرئيسي مؤتمر باريس الدولي المعني بكمبوديا والأمين العام للأمم المتحدة .

ووافق المجلس الوطني الأعلى بالاجماع على ما يلي :

١ - بشأن مراقبة وقف إطلاق النار ووقف المساعدات العسكرية الأجنبية

بعث صاحب السمو الملكي سامديك نوردوم سيهانوك ، رئيس المجلس الوطني الأعلى ، برسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة مؤرخة في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩١ جاء فيها ، ضمن جملة أمور ، ما يلي : " إن المجلس الوطني الأعلى لكمبوديا ، حرصا منه على ضمان تنفيذ جميع أطراف النزاع لقرار المجلس المتعلق بوقف الأعمال الحربية والمعونات العسكرية الأجنبية تنفيذا تاما والتعجيل بعملية السلم التي تقوم بها الأمم المتحدة ، يرجو من سعادتكم رجاء جادا أن تتكرموا باتخاذ كل ما يلزم لايفساد ما لا يقل عن ٣٠٠ موظف من موظفي الأمم المتحدة إلى كمبوديا بصفة "مراقبين" في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ من أجل مساعدة المجلس الوطني الأعلى في مراقبة وقف إطلاق النار ووقف المساعدات العسكرية الأجنبية ، بوصف ذلك خطوة أولى في إطار تسوية سياسية شاملة" .

٢ - بشأن الترتيبات المتعلقة بجميع القوات التابعة للطرف الكمبودية

بناء على اقتراح سعادة السيد جان ديفيد ليفيت ، ممثل فرنسا والرئيس المشارك لمؤتمر باريس الدولي المعني بكمبوديا :

- يتم تخفيض جميع القوات التابعة للطرف الكمبودية بنسبة ٧٠ في المائة . وتخفض كذلك الأسلحة والذخائر والمعدات الموجودة بحوزة هذه القوات بنسبة ٧٠ في المائة .

- يعاد تجميع نسبة الـ ٣٠ في المائة المتبقية من هذه القوات وتنقل إلى مناطق معسكرات معينة خصيصا لهذا الغرض ، وذلك تحت اشراف السلطة المؤقتة للأمم المتحدة في كمبوديا . وأثناء وجود هذه القوات في المعسكرات تُخزن أسلحتها وذخيرتها ومعداتنا في الموقع نفسه تحت اشراف السلطة المؤقتة للأمم المتحدة في كمبوديا . وينبغي ألا يسمح بوجود هذه الاسلحة والذخائر والمعدات المتبقية ، خارج مناطق المعسكرات .

- ٣ - بشأن العلاقة بين السلطة المؤقتة للأمم المتحدة في كمبوديا والمجلس

الوطني الاعلى

يقوم المجلس الوطني الاعلى بإسداء المشورة إلى السلطة المؤقتة للأمم المتحدة في كمبوديا ، وتلتزم السلطة بهذه المشورة شريطة وجود توافق في الآراء بين أعضاء المجلس وشريطة اتساق المشورة مع أهداف الاتفاق المتعلق بالتسوية السياسية الشاملة . ويقرر الممثل الخاص للأمين العام ما إن كانت هذه المشورة متسقة مع هذا الاتفاق .

وفي حال انعدام التوافق في الآراء بين أعضاء المجلس الوطني الاعلى حول أية مسألة بعينها ، يبذل صاحب السمو الملكي سامديك نوردوم سيهانوك ، رئيس المجلس الوطني الاعلى ، قصارى جهده للتوصل إلى توافق في الآراء حول تلك المسألة . وإن لم يتحقق ذلك يكون من حق صاحب السمو الملكي سامديك نوردوم سيهانوك رئيس المجلس الوطني الاعلى ، اتخاذ القرار النهائي ، مراعيًا مراعاة تامة الآراء المعرب عنها في المجلس .

وتستخدم هذه الآلية لحل جميع المسائل المتصلة بتنفيذ هذا الاتفاق التي قد تنشأ بين الممثل الخاص للأمين العام والمجلس الوطني الاعلى .

- ٤ - بشأن النظام السياسي

- تأخذ كمبوديا مستقبلا بنظام الديمقراطية الليبرالية المتعددة الأحزاب . ويتمتع كل مواطن من مواطني كمبوديا بحق الاشتراك في الجمعيات وتشكيل الأحزاب السياسية .

- ينبغي أن لا يقل عدد أعضاء الحزب السياسي عن ٥٠٠٠ عضو كيما يكون قادرا على الاشتراك في الانتخابات .

.. / ..

٥ - بشأن حقوق الانسان والمبادئ المتعلقة بدستور جديد لكمبوديا
- تنص الفقرة الفرعية (ب) من الفقرة ٢ من المادة ١٥ من الجزء الثالث
من مشروع الاتفاق المؤرخ في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ على
ما يلي : "يتعهد الموقعون الآخرون على هذا الاتفاق بتميز وتشجيع
احترام التقيد بحقوق الانسان والحريات الأساسية في كمبوديا ، كما هي
واردة في الصكوك الدولية ذات الصلة والقرارات ذات الصلة للجمعية
العامة للأمم المتحدة بهدف الحيلولة على وجه الخصوص دون تكرار
الاساءة إلى حقوق الانسان" .

- وتنص الفقرة ٢ من المرفق ٥ من مشروع الاتفاق المؤرخ في ٢٦ تشرين
الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ على ما يلي "إن تاريخ كمبوديا المساوي القريب
يتطلب اتخاذ تدابير خاصة لضمان حماية حقوق الانسان . ولهذا سيتم
الدستور إعلانا للحقوق الأساسية ، بما في ذلك الحق في الحياة ،
والحرية الشخصية ، والامن ، وحرية التنقل ، وحرية الدين والاشتراك
في الجمعيات والجماعات (بما في ذلك الأحزاب السياسية والنقابات
العملية) ، والمحاكمة المشروعة والمساواة أمام القانون ،
والحماية من التجريد التعسفي من الملكية أو التجريد من الملكية
الخاصة بدون تعويض عادل ، وانعدام التمييز على أساس عنصري أو اثني
أو ديني أو جنسي . وسيُحرم الدستور تطبيق القانون الجنائي بمفعول
رجعي . وسيكون الاعلان متسقاً مع أحكام الاعلان العالمي لحقوق الانسان
والصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة . وسيقبل للأفراد المظلومين اللجوء
إلى المحاكم للفصل بشأن هذه الحقوق وانفاذها" .

٦ - بشأن مسألة الإصلاح والتعمير

طلب المجلس الوطني الأعلى إلى صاحب السمو الملكي سامديك نوردوم سيهانوك ،
رئيس المجلس ، أن يوجه رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة . وتنص الرسالة ،
المؤرخة في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩١ ، في جملة أمور ، على ما يلي :

"وافق المجلس الوطني الأعلى لكمبوديا على أن يطلب إلى سعادتكم
التفضل بالنظر في توفير المساعدة اللازمة لإصلاح كمبوديا وتعميرها في أقرب
موعد ممكن . وهذه المساعدة المطلوبة من الأمم المتحدة لازمة على وجه
الاستعجال لترميم وإصلاح الطرق والجسور ومرافق المطارات ومرافق الموانئ
وخطوط السكك الحديدية" .

٧ - ووافق المجلس الوطني الاعلى على إصدار جواز السفر الخاص بالمجلس .
أما الطرق التي تتبع في ذلك فستحددها الامانة العامة .

ثانيا - أعرب المجلس الوطني الاعلى لكمبوديا عن أحرّ الشكر لصاحب الجلالة الملك
وصاحبة الجلالة الملكة في مملكة تايلند ، وصاحب الفخامة السيد أناند بانياراشون ،
رئيس وزراء الحكومة الملكية لتايلند ، وسائر المسؤولين التايلنديين الذين لولا
ما بذلوه من مساعدة سخية وضيافة كريمة ما كان بوسع هذا الاجتماع للمجلس الوطني
الاعلى أن يُتَوَجَّح بهذا النجاح . وستظل الامة الكمبودية والشعب الكمبودي مدينين
ببالغ الفضل لمملكة تايلند لما أبدته من سخاء وعطف وما بذلته من جهود هائلة في
سبيل القضية الوطنية الكمبودية .

ثالثا - أعرب المجلس الوطني الاعلى لكمبوديا عن بالغ التقدير والامتنان لجميع
البلدان والحكومات الصديقة في جميع أنحاء العالم لما بذلته من جهود بهدف ايجاد
تسوية سياسية شاملة للنزاع في كمبوديا .

رابعا - توجه المجلس الوطني الاعلى لكمبوديا بالامتنان إلى الامين العام للأمم
المتحدة لايفاده فريقيا استقصائيا إلى كمبوديا ردا على الرسالة المؤرخة في ١٦ تموز/
يوليه ١٩٩١ الموجهة من صاحب السمو الملكي سامديك نوردوم سيهانوك ، رئيس المجلس
الوطني الاعلى ، وإلى رئيسي مؤتمر باريس الدولي المعني بكمبوديا وكذلك ممثليهما
لما أبدوه من تعاون .

خامسا - كما أعرب المجلس الوطني الاعلى لكمبوديا عن امتنانه لسعادة السيد رفيع
الدين أحمد ، الممثل الخاص للامين العام للامم المتحدة ، وسعادة السيد جين ديفيد
ليفيت ، وسعادة السيد س. ويريونو ، ممثلي رئيسي مؤتمر باريس الدولي المعني
بكمبوديا ، ولمعاونيتهم ، لما قدموه من مساعدة .

سادسا - وأعرب المجلس الوطني الأعلى لكمبوديا عن امتنانه للأعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للوقت والجهد اللذين ظلوا يبكرسونهما للتوصل في موعد مبكر لتسوية سياسية شاملة ودائمة للنزاع في كمبوديا .

حُرر في بطايا ، تايلند ، ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩١

- رئيس المجلس الوطني الأعلى لكمبوديا :
صاحب السمو الملكي سامديك نوردوم سيهانوك

- أعضاء المجلس الوطني الأعلى لكمبوديا :
سعادة السيد ديته مونتي

سعادة السيد هور نامهونغ

سعادة السيد هون سين

سعادة السيد اينغ مولي

سعادة السيد إم شهون ليم

سعادة السيد كهيو سامفان

صاحب السمو الملكي الامير نوردوم رانارته

سعادة السيد سن سين

سعادة السيد من سان

سعادة السيد من سين

سعادة السيد تي بانه
